

وزيرة الشؤون وأصلاح العمل الخيري دائما بلادي سبابة في مجالات الحياة الإنسانية و يشهد التاريخ لها بالمبادرات و المساهمات في تفعيل القوانين و الشرائع الدولية و يحسب للكويت قيادة و حكومة أسهامات عديدة في العمل الأنساني العالمي من تمكين المرأة و أبراز دورها في المجتمع و قد كانت الكويت من أولى الدول في منطقة الخليج العربي التي تنطلق منها مطالبات المساواة بين الرجال و النساء في الحقوق المدنية و هذه المطالبات أثبتت عنها حركات أجتتماعية و سياسية و تكونت لأجلها جمعيات المرأة و حقوقها التي نادت بها بعد أن شهدت الكويت تأسيس أول جمعية نسائية تطالب بحقوق المرأة الكويتية و بعد كفاح في هذا المجال الذي خاضته المرأة للوصول الى جزء من حقوقها المدنية و المساواة برزت أسماء في المجتمع الكويتي لا ينكر فضلها في أن تنال اليوم المرأة حقوقها السياسية بعد نضال حقوقي أبتدأ في عام 1956 م حين كانت الدعوات بالتححرر و مشاركة المرأة في المجتمع تنطلق من حرق البوشية ك فعل رمزي عن رفض وجود المرأة ك مواطن الضل في الحياة الأجتتماعية ومنها أنطلقت الحركات التي تنادي بتمكين المرأة و التي خاضت خلالها النساء معترك العمل السياسي الى أن جاء المبادرة بالرغبة السامية من سمو الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح رحمة الله عليه في تاريخ 16 مايو من عام 2005م إيماناً منه بأهمية دور المرأة و تقديراً لعطائها في نهضة الكويت و تقدمها في كل المجالات لاسيما موقفها البطولي إلى جانب أخيها الرجل في الدفاع عن الكويت أثناء محنة الغزو و تضحياتها الغالية و قد كان يوم تاريخياً للمرأة الكويتية توج بنيلها حقوقها السياسية و التي مكنتنا اليوم من أن نشهد على وجود المرأة في العمل السياسي بجانب الرجل و في الحكومة ك عضو في الحكومات التي تشكلت منذ تاريخه الى اليوم و التي كانت بعض تلك القيادات يستحقن الإشارة الى ما فعلن في خدمة بلدهن بعد أن تولت 17 امرأة كويتية مناصب وزارية عدة لاسيما في وزارات التربية و التعليم العالي و التخطيط و الشؤون الأجتتماعية و شؤون الأسرة و الطفولة التي تقلدتها خيرة نساء الكويت و قياداتها التي يحسب لهن المساهمة في خلق مجتمع أمن مستقر منذ أن تولت الوزيرة هند الصبيح وزارتها و التي أحدثت فيها عدة قرارات و مراسيم وزارية ساهمت في تمكين المرأة من المناصب القيادية فيها فكانت الأطلاقة الفعلية الى تحويل الوزارة من وزارة ريعية الى وزارة منتجة في مساهماتها المختلفة و التي أستمرت القيادات النسائية في تولي منصب الوزارة فكان وصول وزيرة الشؤون الأجتتماعية السابقة م. مي البغلي أمتداد لأستمرار عطاء القيادات النسائية في خدمة بلدهن بل أن نالت المرأة فرصة تمثيل دولة الكويت في الأمم المتحدة و التي كانت ترافقها خيرة القيادات النسائية الأكاديمية و منهن الوزيرة الحالية لوزارة الشؤون الأجتتماعية و شؤون الأسرة و الطفولة و وزير دولة لشؤون الشباب د. أمثال هادي الحويلة التي حولت مسار وزارة الشؤون الأجتتماعية بل و وضعت خطط للعمل و تغيرات لصالح البلاد و قيادتها يشهد لها القاضي و الداني بقرارات تصحيحية موزونة أشهد الله أني معجب بما قدمت و فعلت من تكتيكات في تمكين و تثبيت سيطرتها لفرض الإدارة التصحيحية في وزارة الشؤون بشكل لا يفهمه من لا يملك الرؤيه الواضحة فقد كسبت الجميع رغم أنها أزاحت البعض من مناصب لم يقدموا لها شيء بل كسبتهم لصفها و لم تخلق جبهة ضدها تعيق العمل و تتسبب في أفشال خطط الوزيرة في الأرتقاء و تطوير الأعمال التي أخذت قرارها بتصحيحها و منها ما جاء من نقاط في تقارير الأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب و أرتباط بعض اللجان و المبرات بتمويل الإرهاب كما جاء في تقارير دولية عن سوريا و مناطق النزاعات المسلحة و التي أساء بعض المنضوين تحت تلك الجماعات الى سمعة العمل الخيري و دولة الكويت حتى باتت قاب قوسين من الولوج للمنطقة الرمادية التي تؤثر سلبا على سمعة الكويت و على اقتصادها أيضا الى جانب جملة تداعيات سلبية أخرى يجب أن يتم أخذ القرار قبل أن تتضرر مصلحة البلاد العليا فكان قرارها الرامي لمصلحة الكويت و سمعتها عقب استقبالها رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب و ممثلي مختلف جهات الدولة من وزارة الخارجية و وزارة الداخلية و بنك الكويت المركزي و الذي جاء في إطار دعم جهود الدولة لتطوير العمل الخيري و تعزيز مكانة الكويت كمركز للعمل الإنساني وفق الضوابط و الآليات لتطوير العمل الخيري في دولة الكويت بما يواكب التطورات العالمية و الإقليمية بما فيها المعايير الدولية بعد أن حادت عن مسارها فكانت حملة الغارمين التي دعت لها الوزيرة الحويلة للمشاركة في دعم جهود الدولة و فك كرب المدينين هي قاصمة ظهر المبرات الخيرية التي لم يرتقى تعاطي بعضها مع الحملة مما يظهر الكويت بمظهر لا يليق بالعمل الخيري التيذي أستغل بعض تلك الجمعيات مقارها و تسهيلات الدولة لها بمخالفة القوانين و منها ما سطرته لمعالي الوزيرة شخصيا في لقاء كان بيننا في الوزارة كما بينا حينها أن تلك الجمعيات الخيرية أصبحت مقرات لمخالفة القوانين و الخروج عن نظام الدولة العام و هذا ما بينتة كذلك في لقاء سابق لي في وزارة الأسكان مع رئيسة أسكان المرأة و التي بينت لها حينها أستغلال بعض من حصل على الرعاية السكنية للمساكن و تحويلها الى مبرات و جمعيات خيرية بين المنازل يقطنها عزاب و عوائل العاملين في بعض تلك المبرات و الجمعيات التي أصبحت تستتر

خلف العمل الخيري و الذي جاء قرار الوزيرة التصحيحي في محلة الصحيح بل و مدعوم شعبيا بعد أن شاهدنا و شاهدت بنفسي كم التعدي على القوانين في العمل الخيري و مخالفة القرارات حتى جاء قرار الوزيرة الحويلة تصحيح للمسار في العمل الخيري الذي نبارك الخطوات التي أتخذت لمصلحة البلاد العليا والتي ستتحسن سمعة البلاد في ملف دعم الأرهاب الذي أتهمنا به بسبب تصرفات بعض القائمين على جمع الأموال دون تنظيم و دون مراقبة و ها قد انتهت حقبة التهاون في العمل الخيري و بدأ اصلاحه . بأذن الله في حقبة حكومية تصحيحية